الله الذي انطق كل شيء فالوجه ان ذلك لفظ وقد يقال ان ذلك ليس بلفظ لان
هذا امر اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح قوله واطلاق المقطع الخ اي كما
يفيده قوله في مقاطع وقوله من مقاطع حروف الحلق قوله من اطلاق المحال
اي الاسم المحال وهو لفظ مقطع والمحال هو الحرف مع الحركة والحرف ثانيهما
ساكن والمحل هو المخرج وظهر بذلك ان الذي اطلق انما هو اسم المحال لا المحال نفسه
كما يفيده ظاهر عبارته قوله اذ المقطع الخ تعليل لكون الاطلاق مجازيا هذا وقد
يعترض بانه لزم على هذا التقرير استعمال تعريف الصوت على المجاز هو
والتعاريف تصان عنه وقد يجاب بان هذا مجاز مشهور والمجاز المشهور
لا بعد استعمال التعريف عليه قوله الموسيقي ضبط بخطه بكسر السين ولا يا
بعدها كلمة يونانية معناها الانغام والالحان قوله مصدرا فاد جعلها
هنا مصدرا ينافي ما سبق لنا فيما سبق جعلنا ها صفة للكلام اي كون
الكلام مفيدا وما هنا يقتضي ان تكون صفة للمتكلم وقد يجاب بان
قول افهام معنى اي كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى فالافهام مصدر اضيف
للمفعول فتوافق الكلامان قوله في ذلك اي في تقرير حسن السكوت عليه
على ان كلا منهما لازم للاخر فمن ثم قيل ان اختلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم
يلزم منه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو ان يأتي المتكلم
بالمسند والمسند اليه مع الاسناد فلا يضر السامع بعد ذلك منتظر الشيء اخر
انتظارا تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقية الفضلات
كالحال ونحوه قوله المفرد اذ كلها ومعنى المركبات الاضافية التي جعلت
اعلاما كعبد الله علي الرجل فان معناها الذات المخصوصة الخ اعتبار نسبتها
لله ولا يدل جزؤه على جزء معناه اما اذا لم يجعل علما فجزؤه الاول يدل على
المنسوب والثاني على المنسوب اليه وبما جزان للمعنى وهي ذات منسوبة
لله والجزء الثالث السنة فهو مركب لا يقال المفرد آخر ضربا في قوله
تعما انتقل الخ لانه انما قد اوقعها على مولين لانا نقول لا يتعين ذلك
لجواز ان يراد المولى من احرف او ان هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته بقطع

النظر

النظر عن حل الشرح قوله لكونها ناقصة وفي حكمها عملة الصفة والصلة والخبر والحال
واعترض بان المركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى
اخرى على وجه يفيد واجيب بانهم لم يريدوا بالمركبات الاسنادية ما فيه
اسناد في الحال وانما اراد بها ما يشمل ما فيه اسناد في الاصل كجملة الشرط وذلك
الاسناد قد زال بدخول اداة الشرط الا ترى ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد
لما دخل الشرط ولم يعد كذلك الا افاده فيصدق عليه انه مفيد بحسب الاصل
وقد جعل الشرح النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة
ووجهه ان ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهي ان قام زيد يحصل بعده
امر ولا تتم الفائدة الا بتعيينه بذكر الجواب قوله او لكون مضمونها الخبر
التحقيق ان هذا كله كلام لانه خبر وكل خبر فهو كلام فان قلت ان مثل
هذا ليس بمفيد للجواب ان معنى كون الكلام مفيدا انه بحيث يفهم منه
معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع قال ابو حيان كان
بعض من عاصرناه يقول العجب لرجل النحاة يجوز ان لا صدق العضيا فيكون
ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان والكل اكثر من الجزء والواحد نصف الاثنين وبلى سلام لما
شرعوا المفيد هو الذي يفيد السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع
الانسان استفاد منه شيئا لم يكن يعلمه وهو علم مضمونه اولا لا يكون كلاما اتفاقا
المرة الثانية لانه لم يفد علما لم يكن يعلم فيكون النفي الواحد كلاما وغير كلام عجب
افادة السامع هذا اغلاطا هو وقال شيخنا في حاشيته الذي يظهر لي ان التحقيق
جعل مثل السماء فوقنا والارض تحتنا كلاما في اصطلاح النحاة لانهم اغلبيون
عن الالفاظ اذ موضوع النحو الكلمات العربية لا المعاني فالوصف ان كل كلام
انت كلما تتم في تركيبها على ما يجب مراعاته من المركبات الاعرابية حكم هو انه
كلام ولو لم تفد شيئا معناه هل هو معلوم اولا والجواب انه يعلم ان المحكوم ليس
بكلام في اصطلاح النحاة قال لانه للاسناد فيه واستفادة العوام بالكلام
انما المحكوم عرف حدث بينهم ثم هو كلام لغة لانه يطلق لغة على كل ما

زيد صح

قوله ما المسند والمسند اليه من الاسناد

Copyright Reading University